وثيقة

ميثاق الجبهة الوطنية القومية في العراق

اعلن في النصف الاول من شهر تشرين ثاني الماضي عن تشكيل " الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية في العراق ، للاطاحة بنظام عدام حسين الديكتاتوري في بغداد . وقد جاءت هذه الخطوة الحاسمة تجسيدا لتحالف القوى الوطنية والتقدمية العراقية في نضالها لوضع حد لطغيان نظام الفرد .

وكانت الطليعة قد نشرت في عددها السابق عدد "١٤٦" مقدمة الميثاق التي اكدت على اهمية التحالف الوطني من اجل تحقيق التطلعات الوطنية لكافة ابناء الشعب العراقي ، وللتخلص من سياسة الاضطهاد والقمع التي يمارسها النظام الحاكم على الصعيدين الداخلي والخارجي وجاء في المقدمة ان لكل طرف من اطراف الجبهة استقلاله الايديولوجي والسياسي والتنظيمي ونشاطه المستقل وحقه في الدعوة الى مبادئه واهدافه المستقلة القريبة والبعيدة والعمل من اجل تحقيقها بالمحافظة على الانسجام مع عمل الجبهة . والجبهة الوطنية الديمقراطية تؤكد استقلالها وتمسكها بمبادئ الاستقلال والسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتعمل على توثيق التضامن المشترك والتساند المتبادل بينها وبين القوى التقدمية العربية والعالمية .

وفيما يلي الفصل الاول من ميثاق الجبهة :

ـ الفصل الاول ـ
الديمقراطية والحكومة الائتلافية

ناضل شعبنا نضالا دؤوبا ومريرا طيلة العقود الستة الماضية ، من اجل التمتع بحرياته وحقوقه الديمقراطية ، وامتلاك ارادته في تقرير شؤونه ، وقدم على طرق هذا النضال تضحيات جسيمة ، غير ان الانظمة الرجعية والدكتاتورية واليمينية قد ثابرت على قمع حريات الشعب وامتهان حقوقه ، وازدراء ارادته ، واتخذت من الارهاب والعنف الدموي والاستبداد السياسي وسيلة لاخضاع الشعب والتحكم بمصيره ، ولقد ظل " مطلب الديمقراطية السياسية وحق الشعب في اقامة حكم يجسد ارادته ومطامحه مطلبا اساسيا وملحا لجماهير الشعب كله ، وسائر الاحزاب والقوى الوطنية في البلاد ."

ان نضالات الشعب قد اكرهت الحكام الرجعيين والدكتاتوريين على التسليم للشعب ببعض حقوقه وحرياته في بعض فترات نضاله ، الا ان الشعب ظل محروما من حق التمتع بحرياته وحقوقه الديمقراطية ، وتابع النضال من اجل الديمقراطية السياسية ـ كحقوق وحريات اساسية ، واساليب ومناهج في الحكم ـ ووسيلة لاعلاء ارادته في امتلاك حقه في ادارة شؤونه .

ورغم الالتزام الدولي الذي ترتب على ابرام العراق لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الا ان الحكومات المتعاقبة واصلت تهجمها المناقض لمضامين هذه الشرائع الدولية وخرقها .

وقد قدد الحكم الدكتاتوري القائم سياساته القمعية الارهابية واساليبه الفاشية الى حدود لا سابق لها ، وحرم شعبنا من جميع حقوقه الديمقراطية وحرياته الدستورية واغتصب حقه في حكم نفسه وزيف ارادته .

ان تعطش شعبنا للديمقراطية السياسية واصراره على تحقيقها في حياة المجتمع وادارة الدولة قد وضع هذه المهمة في مقدمة المهمات التي يناضل من اجلها .

ولذا تناضل الجبهة الوطنية الديمقراطية من اجل :

اولا ـ اسقاط النظام الدكتاتوري واقامة حكم ائتلاف وطني ديمقراطي يؤمن حقوق الشعب وحرياته الديمقراطية ويستند في سياسته وبرنامجه على مهام الميثاق واهدافه عراقيا وعربيا ودوليا .

ثانيا ـ تصفية جميع مظاهر وآثار الحكم الدكتاتوري وسياساته المعادية لحريات الشعب وحقوقه الوطنية والديمقراطية وذلك بـ :

١) انهاء مظاهر الدكتاتورية في اجهزة الدولة والمنظمات النقابية وتصفية سياسة الاضطهاد القومي ضد الشعب الكردي والاقليات القومية ، وتشريع قانون للحكم الذاتي في كردستان مستوحى من هذا الميثاق والغاء التمييز القومي والديني والطائفي .

٢) انهاء الاوضاع الاستثنائية والغاء كل القوانين والتشريعات والمؤسسات المكرسة لها .

٣) تحرير جميع السجناء والمعتقلين السياسيين عن طريق عفو عام فوري وشامل .

٤) اعادة جميع المفصولين والملاحقين السياسيين الوطنيين ، مدنيين وعسكريين الى وظائفهم واعمالهم ومدارسهم ومعاهدهم .

٥) الغاء المحاكم والهيئات الاستثنائية والقوانين والمؤسسات المقيدة للحريات .

٦) تطهير اجهزة الدولة من العناصر الرجعية والفاسدة ومرتكبي الجرائم بحق الشعب واحالتهم الى القضاء .

٧) سن قانون يضمن حقوق شهداء الحركة الوطنية ويؤمن اعالة ذويهم وضمان العيش الكريم لهم .

٨) اعادة جميع المهاجرين والمشردين والمبعدين داخل القطر وخارجه الى اماكن سكناهم واعادة حقوقهم وممتلكاتهم لهم .

ثالثا ـ المباشرة باشاعة الديمقراطية في حياة المجتمع والدولة بـ :

١) اطلاق حرية التنظيم والنشاط السياسي للاحزاب والجماعات الوطنية وسائر فئات الشعب في اجراء انتخابات حرة وديمقراطية لتاسيس نقاباتهم واتحاداتهم وجمعياتهم المهنية والاجتماعية .

٢) اطلاق حرية الصحافة والنشر والتجمع والتظاهر والاضراب .

٣) ضمان حرية اقامة الشعائر والطقوس الدينية والمذهبية لكل المواطنين .

٤) الانتقال بالبلاد الى الاوضاع الدستورية الديمقراطية عن طريق وضع قانون ديمقراطي لانتخاب مجلس وطني تاسيسي يشرع الدستور الدائم على اساس حق الانتخاب العام والمباشر والمتساوي وبالاقتراع السري ، مع ضمان كافة الحريات الانتخابية للاحزاب والناخبين والمرشحين واقامة المجلس التشريعي في اقليم كردستان على نفس الاسس وضمان الحقوق الادارية والثقافية للاقليات القومية .

رابعا ـ تخليص القوات المسلحة من المهمات القمعية والبوليسية وتعبئتها لاداء دورها الوطني في صيانة الاستقلال والسيادة الوطنية ودوره القومي في معارك الامة العربية ضد العدوان الصهيوني الامبريالي ومخططاته التوسعية وللاسهام مع جبهة الصمود والتصدي في احباط المؤامرات الاستعمارية والرجعية ضد حركة التحرر الوطني العربية .

" يتبع "

وقفة

من الذي يتدخل في شؤون بولندا الداخلية ؟

كشفت مصادر بولندية مطلعة النقاب عن ان اذاعتي "صوت اوروبا الحرة" و "صوت امريكا" تبثان برامجهما من جمهورية المانيا الاتحادية وتقومان في السنوات الاخيرة باذاعة تقولات في كواليس الشيفرات الخاصة لحزب العمال المتحد في بولندا بهدف مواصلة التهجم على الاشتراكية هناك ، وايجاد البلبلة في بولندا الى حظيرة النظام الرأسمالي .

ويأتي هذا التدخل السافر لمصلحة زيد الدعاية الامبريالية البورجوازية التي تعالج من جدوى البرهنة على ان ما يحدث في بولندا هو تعبير عن عدم رضى الشعب البولندي عن عدم توفر الحرية في بلده من ناحية .

وليؤكد بان العناصر المعادية للاشتراكية في بولندا تربطها اوثق العلاقات مع اتحاد العمل الامريكي ووكالة المخابرات الامريكية المركزية من ناحية اخرى .

ومن الجدير بالذكر ان الاذاعتين اللتين سبق الاشارة اليهما تشرف عليهما مباشرة وكالة المخابرات المركزية الامريكية وتقوم بتمويلهما بعشرات الملايين من الدولارات ، ويبلغ عدد العاملين بهما الآن الاشخاص من بينهم خبراء متخصصون في الحرب النفسية وبالخصائص القومية والتاريخية لشعوب البلدان الاشتراكية ، وهم يذيعون اكثر من ١٩ ساعة في اليوم ، تتضمن كلها بالاكاذيب والتشويهات المتعلقة عن حقيقة الحياة في البلدان الاشتراكية .

وقد لعبت تلك الاذاعات دورا قذرا في العام ١٩٥٦ في دعم العناصر المعادية للاشتراكية في المجر . ونفس الدور تمارسه الآن في تشيكوسلوفاكيا .

من هذا المنطلق فان الاحزاب والقوى الامريكية التي تتظاهر بضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى واحترام استقلالها هي التي تتدخل في واقع الحال في شؤون بلدان العالم ومنها بولندا .

اما الاتحاد السوفييتي الذي يقدم مساعداته النزيهة والمخلصة للشعوب بما يتلاءم مع مصلحة السلام والتقدم الاجتماعي والاشتراكية فهو لم يقف ساكنا ازاء التهديد الامبريالي للاشتراكية في بولندا الذي يحمل في ثناياه اشد الاخطار على السلم العالمي ويتناقض مع مصالح الشعب البولندي الحيوية ، ويؤكد ان الشعب البولندي بقيادة حزب العمال الاشتراكي البولندي الموحد سيتجاوز الازمة الراهنة وآثار الاخطار السابقة في البناء الاشتراكي بالدعم والمساعدة المخلصة الذي يقدمه الاتحاد السوفييتي وبلدان المعسكر الاشتراكية .

محمد النوباني

بعد إضراب دام ٥٣ يوماً
الحكومة البريطانية تعترف بالحقوق السياسية للمعتقلين في ايرلنده

اضراب المعتقلين في سجن " ميز " البريطاني الرهيب في ايرلندا عن الطعام ، اسفر عن رضوخ الحكومة البريطانية لمطالب المعتقلين ، التي تتمثل بمعاملتهم كمعتقلين سياسيين وتحسين ظروفهم الحياتية المتردية ، داخل المعتقلات .

وقد بلغ عدد المضربين ٤٧ معتقلا واستمر اضرابهم ٥٣ يوما .

واكد ناطق باسم الجيش الجمهوري الايرلندي ان تنازلات جوهرية حصل عليها المضربون من الحكومة البريطانية ، وان هذه التنازلات قد سجلت في وثيقة رسمية قدمت للمعتقلين المضربين وفور صدور هذا الاعلان سارت الجماهير في العاصمة الايرلندية بلفاست بمسيرات كبيرة ، للاحتفال عن تضامنها وابتهاجها بنجاح هذا الاضراب ، الذي استقطب اهتمام وتاييد الراي العام وجميع القوى الديمقراطية والمحبة للسلام في العالم .

وعلى الرغم من عدم اقرار الحكومة البريطانية بتنازلاتها ، فقد اعلن احد الزعماء البروتستانت المعارضين للجيش الجمهوري ، بعد لقائه مع رئيسة الوزراء البريطانية " مارغريت تاتشر " ان المعتقلين قد اكتسبوا وضعا سياسيا .

وهذا ما افادت الانباء انه بالاضافة الى انتزاع الاعتراف بحقوقهم السياسية ، حصل المعتقلون الايرلنديون على عدة مطالب اخرى منها :

١) السماح لهم بالبقاء بملابسهم المدنية .

٢) منحهم تسهيلات تعليمية وثقافية مختلفة .

٣) السماح لهم بالاتصال فيما بينهم بصورة حرة .

٤) زيادة عدد الزيارات وتمديد مدتها .

تأييد متعاظم لخطة السلام السوفياتية

توالي العديد من اقطار العالم ومن بينها الاقطار العربية المعادية للامبريالية ترحيبها بخطة الامن والسلام السوفياتية للخليج العربي .

فقد اعربت مصادر الخارجية الهندية عن تاييدها للمقترحات السوفياتية التي تدعو الى عدم التدخل في شؤون دول الخليج العربي وتحويل المحيط الهندي الى بحيرة سلام كما ايد الخطة السوفياتية ناطق بلسان الحكومة الافغانية واعتبرها خطوة على طريق تدعيم الامن والسلام العالميين ورحبت بالمشروع السوفياتي السلمي اضافة للبلدان الاشتراكية العديد من الهيئات والاحزاب كمجلس السلم الامريكي ، ومجلس السلم العالمي والاحزاب الشيوعية في العالم الرأسمالي .

وعلى صعيد الدول العربية المعادية للامبريالية فقد ايدت صحيفة تشرين السورية الرسمية خطة الامن والسلام السوفياتية للخليج العربي واكدت بانها تتجاوب والحفاظ على مصالح البلدان العربية وخاصة الخليجية منها في وجه الاطماع الامبريالية .

كذلك فقد اثنت وزارة الخارجية في اليمن الديمقراطي على المقترحات السوفياتية وقالت بانها دليل آخر على ان الولايات المتحدة هي التي تسعى للسيطرة على بترول الخليج ، اما الوجه الحقيقي لمصر العربية ممثلا بشخص رئيس الجبهة الوطنية المصرية سعد الدين الشاذلي فقد رحب في بيانه الذي صدر في ختام زيارته لليمن الديمقراطي بخطة الامن والسلام السوفياتية للخليج العربي . واكد على ان الاتحاد السوفياتي ليس له اي مصالح بترولية في المنطقة العربية .

كما رحبت صحيفة الافق الاسبوعية " اللبنانية " بالخطة السوفياتية وقالت في تعليق لها بان الخطة السوفياتية تستهدف الحفاظ على الخليج العربي ونفطه في وجه التطاولات الامريكية . وايضا فقد رحبت بالخطة السوفياتية الاحزاب الشيوعية والمنظمات التقدمية في انحاء الوطن العربي .

المحاكم الأميركية تدين الأبرياء ثم تكتشف براءتهم بعد ١٠ سنوات

واخيرا الغيت الاحكام الصادرة ضد المواطنين العشرة في مدينة "ولمنجتون" الاميركية ، والتي اصدرتها محكمة العدل العليا الاميركية بحقهم قبل ١٠ سنوات من هذا التاريخ .

ففي شهر كانون الثاني من عام ١٩٧١ ، اصدرت هذه المحكمة العنصرية في ولاية كارولينا الشمالية احكاما على القس "بن جافيتس" ورفاقه وهم ثمانية من المواطنين السود وامرأة بيضاء واحدة ، احكاما تبلغ مدتها ٢٨٣ عاما ، بناء على تلفيقات شهود تابعين لوكالة المخابرات الفيدرالية الاميركية .

وبعد هذا التاريخ احتاجت العدالة الاميركية لعشر سنوات من الزمن ، بما فيها فترتين رئاسيتين متتاليتين للرئيسين نيكسون وقبل ان تكتشف ان الدستور قد انتهك بصورة فظة في هذه الشهود في هذه القضية قد شهاداتهم فيما بعد .

وتستمر في الفترة الحالية الولايات المتحدة الحملة لمحاكمة وزير العدل في ولاية كارولينا الشمالية في ذلك بصفته مسؤولا عن هذه المتمثلة بسجن ١٠ من لمدة ١٠ سنوات بدون اي كما تستمر الحملة لاطلاق سراح الآن الذين السياسيين الآخرين ، امر وجودهم في السجون في بلدوب الولايات المتحدة في الامم المتحدة